18 June 2013

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للعراق والكويت لدى الأمم المتحدة

إن حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق، انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، وعلى الأخص تلك المتعلقة بالاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة المتساوية، وسلامة الأراضي وتعزيز علاقات الصداقة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرصاً منهما على تطوير العلاقات الثنائية بالشكل الذي يحقق مصلحة البلدين الشقيقين، ووفقاً للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة، نتشرف بإيداع نسخة عن مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣، بين وزارة خارجية دولة الكويت ووزارة خارجية جمهورية العراق، بشأن ترتيبات عملية صيانة التعيين المادي للحدود عملاً بقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣).

يرجى التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة (انظر المرفق) من وثائق مجلس الأمن.

عن حكومة جمهورية العراق
(توقيع) محمد علي الحكيم
سفير فوق العادة مفوض
مندوب جمهورية العراق لدى
الأمم المتحدة

عن حكومة دولة الكويت
(توقيع) منصور عياد العتيبي
سفير فوق العادة مفوض
مندوب دولة الكويت الدائم لدى
الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للعراق والكويت لدى الأمم المتحدة
مذكرة تفاهم بين وزارة خارجية جمهورية العراق ووزارة خارجية دولة الكويت بشأن ترتيبات عملية صيانة التعيين المادي للحدود
إن وزارة خارجية جمهورية العراق ووزارة خارجية دولة الكويت والمشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفين).

واستناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٣) المتخذ في جلسته ٣٢٢٤ المنعقدة بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣.

وإلى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن وتقرير لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت المؤرخ ٢٠ أيار/مايو (S/25811 و Add.1) المرفق طيها.

وإلى توصيات لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت بشأن الترتيبات اللازمة لصيانة التعيين المادي للحدود والواردة في تقريرها المشار إليه أعلاه في الفرع عاشر (ج).

ورغبة منهما في الحفاظ على النتائج التي تحققت بعد أن أنهى الفريق الفني التابع للأمم المتحدة أعماله الفنية بما فيها تثبيت وصيانة الدعامات الحدودية بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٣).

وحرصاً منهما على تطوير العلاقات الثنائية بالشكل الذي يحقق مصلحة البلدين الشقيقين.

وتنفيذاً للفقرة ١٠٥ من التقرير النهائي للجنة تخطيط الحدود بين الكويت والعراق الوارد في الوثيقة (S/25811) المعتمد بقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٣).

وتأكيداً لما ورد بالفقرة السادسة من قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٣) والتي تنص على الآتي:

يشدد ويؤكد من جديد على قراره بضممان حرية الحدود الدولية المذكورة أعلاه التي أتمت اللجنة تخطيطها الآن بشكل نهائي والقيام حسب الاقتضاء باتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق هذه الغاية وفقاً للميثاق على نحو ما نصت عليه الفقرة (٤) من القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١) والفقرة ٤ من القرار ٧٧٣ (١٩٩٢).

فقد اتفقتنا على ما يلي:

مادة ١

تشكل لجنة فنية مشتركة من المختصين في كلا البلدين لصيانة التعيين المادي للحدود المعتمدة بين البلدين بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) ويشار إليها فيما بعد بـ (اللجنة).

مادة ٢:

تختص اللجنة بما يلي:

- (أ) تفقد الأعمدة والعلامات على الحدود العراقية الكويتية على أساس سنوي للتحقق من وجود تبادل للرؤية بين كل دعامتين متتاليتين للحدود وإزالة أية معوقات تحول دون وجود هذا التبادل.
- (ب) التأكد من علامات الشواهد لكل دعامة حدودية والعلامات الوسطية.
- (ج) اتخاذ التدابير المناسبة لإعادة نصب الأعمدة والعلامات أو إصلاحها أو استبدالها حسب الاقتضاء.
- (د) رصد مدى كفاية علامات الحدود ووضع أية علامات إضافية مثل عوامات الإرشاد أو الدعائم أو العلامات الأخرى حسبما يعتبر مفيداً.
- (هـ) التأكد من وجود طريق ممهد على جانبي الحدود ييسر الوصول للأعمدة.

مادة ٣

تعقد اللجنة اجتماعات دورية بشكل سنوي خلال شهر آذار/مارس من كل عام بالتناوب في كلا البلدين، ويجوز أن تعقد اجتماعات أخرى خلال العام كلما اقتضت الحاجة.

مادة ٤

تقوم اللجنة بمعالجة كافة المشاكل المتعلقة بالدعامات الحدودية إن وجدت ورصد مدى كفايتها.

مادة ٥

تقوم قيادات قوات أمن الحدود في كلا البلدين بالتنسيق فيما بينهما من خلال تبادل المعلومات بشكل مستمر من أجل الحفاظ على الدعائم الحدودية والعلامات الوسطية والشواهد.

مادة ٦

في حال عدم تمكن اللجنة من القيام بالمهام المشار إليها أعلاه، يقوم الطرفان بالتشاور فيما بينهما للتوصل إلى حل للخلاف على وفق أحكام قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣).

مادة ٧

تودع نسخة من مذكرة التفاهم هذه لدى الأمم المتحدة وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

مادة ٨

تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليها.

حررت مذكرة التفاهم هذه في مدينة الكويت يوم الثلاثاء بتاريخ ١٨ رجب ١٤٣٤ هجرية الموافق ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣ ميلادية من نسختين أصليتين باللغة العربية.

(توقيع) هوشيار زيباري
وزير خارجية جمهورية العراق

(توقيع) صباح خالد الحمد الصباح
نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير خارجية دولة الكويت